

## نحو قراءة سوسيولوجية للثورات العربية

الدكتور عبد الغني عماد

متى يتحرك الشعب باتجاه الثورة؟ وكيف يتحول تحركه ويتطور من إحتجاج الى انتفاضة ثم الى ثورة تستهدف مجمل النظام السياسي؟ ولماذا يحدث مثل هذا في حركة الشعوب؟.

قدم البعض إجابات على شكل نظريات في الثورة. ولا نعتقد أن المحاولات التي جرت ناجحة إلا بقدر تعبيرها عن ثورات بعينها، فالعوامل الخاصة التي تتحكم بحركة الناس وثورات الشعوب ضد الظلم والإستبداد يصعب حصرها ونمذجتها، مع أنه يمكن تحليل بنية كل مجتمع واستخلاص إستنتاجات نظرية تمكن من ترجيح إحتمال وقوع إحتجاجات او ثورة في بلد من البلدان، ولكن كإحتمال فقط علما أن حالات كثيرة وقعت فيها ثورات حيث لم يتوقع احد. لذلك كانت تلك النظريات أقرب الى الإستقراء القابل للدحض او الترجيح.

**هل كان العقل العربي ينتظر ثوراته الربيعية؟ هل كانت النخب السياسية المعارضة في عالمنا العربي مستعدة لمثل هذا الاحتمال؟ أم ان حالة من الركود السياسي والإكتئاب القومي الشعبي سيطر على المشهد العام؟**

لاشك ان الثورات الشعبية العربية لم تولد من فراغ، وهي ليست نباتاً شيطانياً أو مؤامرة كما يدعي الحكام. انها الإنفجار النوعي المترتب على الفشل الكمي المتراكم بفعل سياسات الانظمة على المستوى التنموي والتربوي والسياسي. فسياسات الإستبداد والإقصاء لم ينتج عنها إلا التهميش والفساد، ولم تؤد إلا الى تمديد قوانين الطوارئ وانتهاك الحريات والكرامات والعنف الامني المفرط، فضلاً عن التلاعب بوحدة المجتمعات والتمييز بين طوائفه ومذاهبه بعيداً عن دولة المواطنة والعدالة.

- **خصائص وفاعلون جدد:** من أبرز خصائص هذه الثورات إنها أعادت للرأي العام حضوره ومكانته وأعدت للشارع والساحات والميادين فاعليتها، معيدة بذلك انتاج " المجال العام " العربي وهي بقدر ما كانت ثورات شعوب بالمعنى العام

للکلمة تعبر عن مختلف أطياف المجتمع العربي، هي أيضاً ثورات شبابية في بعدها الميداني والسوسيولوجي، فقد استطاع هؤلاء "الفاعلون الجدد"، ان يفرضوا مزاجهم وشعاراتهم وتكنولوجيتهم في مسيرة وإدارة هذه الثورات حتى على المعارضات الايديولوجية والتاريخية التي ثبت هشاشتها وقصر نظرها في النقاط اللحظة التاريخية التي تنبئ بأن أوان الثورة قد حان.

والواقع ان المعارضات العربية التاريخية ترددت او تأخرت في مواكبة الانتفاضات والثورات العربية منذ بدايتها، وهذا ينطبق على الاسلاميين وغيرهم، وهذا التردد يمكن اعادته الى عنصر المفاجأة معطوفاً على غياب الثقة بالفاعلين الجدد الذين فجروا هذه الثورات وقدرتهم على مواجهة الانظمة بما يجعل الانخراط بالانتفاضة في بدايتها مغامرة غير محسوبة العواقب، وقد سبق ان جرب قيادات هذه المعارضات ثمن مثل هذه المغامرات. المسألة الثانية تتمثل في أن النظام الإستبدادي العربي كان قد أغلق كل المنافذ المؤدية الى ساحة النشاط الجماهيري أمام احزاب المعارضة المستقلة، مغرقاً إياها بالإعتقالات التعسفية والمحاكمات المفتعلة، وبتنشيط الإنقسامات داخلها وإفتعال معارضات تدين له بالولاء.

ما ترتب عن ذلك هو ان هؤلاء الفاعلين الجدد، الشبان الذين فجروا الاحداث الاولى للثورة كانوا قد فقدوا ثقتهم بالمعارضات التقليدية، كما فقدوا ثقتهم بالانظمة. إلا أن منطق الثورات الشعبية ليس منطقاً ايديولوجياً، ولا حزبياً. وهي إن قادها حزب وفق برنامج مفصل وشامل، فإنها غالباً ما تستبدل إستبداداً بإستبداد، وتفرض بلغة كارل بوبر هندسة إجتماعية كلية جديدة نابعة من عقائدها على شتى حيزات المجتمع الإقتصادية والإجتماعية والسياسية. وتحتل الحيز العام بأسلحة هيمنوية ومؤسسية جديدة تعيد إنتاج الاستبدادية القديمة بلغة جديدة. لذلك فإن الاحزاب عموماً لا تبرز برامجها الايديولوجية بشكل فاعل تكتيكياً، كي تتمكن من الإنخراط في حركة شعبية شاملة، وكذلك كي يقبل الجمهور المشاركة.

لكن المشكلة تنفجر حين تسارع الاحزاب الايديولوجية وتتخلى عن هذا التكتيك خلال التحول الديمقراطي وقبل ان تترسخ القيم الديمقراطية وتتحول الى ثقافة ومؤسسات.

- نموذج لم يكتمل: قدمت الثورات العربية نموذجاً جديداً لم يكتمل بعد، وهي حيث أسقطت الرؤساء وبدأت رحلة التغيير بانتخابات ديموقراطية، برز فيها بوضوح ان الاحزاب الإسلامية الاكثر تنظيماً تسيطر على الثورة بعد تحولها الى سلطة، وتبدأ بالقول أنها صانعة الثورة، في حين ان قوى أخرى تتهمها بأنها لم تفعل إلا سرقة الثورة، وهذه بعض دلالات الثورة المصرية والتونسية اليوم بعد الإنتخابات، وهذا في نفس الوقت أحد مظاهر ديناميكية الثورات الديمقراطية في كل مكان.

يبقى هذا أفضل بكثير من نذر تفكك الدولة في بعض الحالات، حيث وضع تعنت حكام الاستبداد وتغول أجهزتهم السلطوية البلاد والعباد أمام خيارات الحرب الأهلية أو التدخل الخارجي، فانكشفت المكونات السلطوية الأولية لهذه الأنظمة، فظهرت قبلية ومذهبية وطائفية أو عرقية وجهوية، معطوفة على فشل تنموي ذريع أمام فجوة متنامية بين الأرياف والمدن وبين الضواحي المهمشة على أطراف المدن التي يتكدس فيها الفقر والإهمال والحرمان حيث كانت البداية مع بو عزيزي وعربته، وخالد سعيد وقصته وأطفال ريف درعا وخربشاتهم الحائطية.

والأنكى من ذلك إن الدولة العربية الحديثة لم تكتفِ بفشلها في إدماج مكوناتها الأولية، القبلية والطائفية والمذهبية، بل عززتها وعمدت إلى توظيفها كأدوات في صراعها للاستحواذ على نصاب السلطة، فظهر الصراع واضحا على مساحة العراق، والمشهد مغرقا في طائفية ومذهبية في لبنان، وفي مصر إنكشف الجرح القبلي وعمد النظام السابق الى تعميقه، وفي اليمن استخدم التحشيد الحوثي في حرب النظام لتوحيد القبائل الأخرى، حيث القبيلة والسياسة حاضرة هناك كما هي في ليبيا وتونس. أما في سوريا فقد استنفد النظام تكوينها السوسولوجي والطائفي والمذهبي والعرقي حتى انكشفت الأمور على واقعها الحقيقي.

يمكن القول أن الدولة العربية الإقليمية فشلت تماماً، ليس فقط في بناء نماذجها "القومية" بل في بناء "الدولة" كمؤسسات وإطار للمواطنة، ومرجعية للحكم والفصل في المنازعات بين الناس، الذين عادوا وقت الشدة نحو الكيانات التي سبقتها، أي عادوا إلى أصولهم، تماماً كما فعل أهل السلطة حين إنكشفوا فتحولوا إلى قبيلة سياسية تحتشد حول عصبوية ما.

- **الوعي العصبوي في التحليل السوسيولوجي:** في التحليل السوسيولوجي لا يمكن للوعي والسلوك الطائفي أو القبلي أو الجهوي وغيره أن يتحرك إلا ضمن الشبكة المصلحية الإجتماعية التي ترسم حدود الصراع على السياسة والاقتصاد في البلاد، وعلى هذا الأساس تصبح المصالح الاقتصادية وشبكات الفساد والمحسوبية والزبائنية، قوى مهيمنة تحتاج إلى الأمن والاستقرار كي تقيم سياسة الدولة الإقليمية والدولية بما يؤمن ديمومة المنافع والمكتسبات، بعيداً عن حسابات المنطق الفئوي، الطائفي أو المذهبي أو القبلي أو غيره، حيث تجمع شبكات المصالح أطيافاً وشرائح من المذاهب كلها، دون أن يلغي هذا الهيمنة العليا للشريحة الأكثر نفوذاً حول الحاكم وحاشيته.

يبقى السؤال عن الكيفيات والآليات والأدوات التي استخدمها النظام العربي الرسمي للإمساك باقتصاد بلاده وتعامله مع الثروة الوطنية والتي قادت إلى كوارث اجتماعية والى تهميش قلّ نظيره؟ يتبعه تساؤل عن تشابه هذه الآليات والأدوات وعلاقة ذلك بانفجار الزخم الثوري العربي؟ وهل أن التشابه في الآليات والأدوات يعني تشابهاً في النتائج؟

إتبعته حكومات الدول العربية برنامجاً اقتصادياً استند في غالبه إلى وصفات برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي لصندوق النقد الدولي، لكن الخصخصة المباشرة أو غير المباشرة أفرزت طبقة من رجال الأعمال الجدد إحتكرت ثمار النمو الاقتصادي. فبرزت أسماء شهيرة في مصر كأحمد عز وحسين سالم وآخرين باحتكارها لقطاعات واسعة من الاقتصاد المصري ، اما في سوريا فقد احتكر مئة من رجال الأعمال الجزء الأكبر من النشاط الاقتصادي السوري وبرز الأقرباء ومن بينهم الأكثر شهرة رامي مخلوف، وفي ليبيا دارت

الثروة بين الأبناء والعشيرة، وفي اليمن ضاع الاقتصاد بين القبيلة والعائلة والحرب، وفي تونس حدث أمر مشابه.

- **تحجيم الطبقة الوسطى:** في المجمل أنتج هذا النهج النيو ليبرالي التسلطي تحكماً فئة قليلة جداً من رجال الأعمال في اقتصادات الدول العربية، على الرغم من أن تجارب عديدة في العالم الثالث أثبتت فشل هذا النهج في تحقيق التنمية الشاملة، حيث قد ينجح في تحقيق نمو اقتصادي، لكنه يخفق في توزيع الثروة. الأمر الذي يخلق طبقة تزداد ثراءً، فيما الشعب يزداد فقراً. وهو ما حدث في الدول العربية، وأدى إلى تقليص الطبقة الوسطى وتحجيمها وإفقارها.

وكلنا يعلم الدور الوطني والتنويري للطبقة الوسطى في فترتها الذهبية، فهي لعبت دوراً أساسياً في مواجهة الاستعمار، ثم بعد ذلك في بناء الدولة الوطنية بسبب انتشار التعليم بين أوساطها، فكانت بمثابة الرافعة التي نهضت بالتغيير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في مراحل معينة، وأسست القواعد الحقيقية للثقافة والتغير الديمقراطي، وربما يكون من أبرز نتائج الثورات العربية إنها أعادت الاعتبار للطبقة الوسطى ولدورها في المجتمع.

ما حدث عملياً أن الدولة العربية الحديثة إلى جانب الفشل التنموي والاقتصادي أنتجت تهميش سياسي إلى أبعد الحدود يتمثل في عدم تمكين المواطنين من المطالبة بحقوقهم السياسية وحاجاتهم الاقتصادية، في ظل سيطرة الحزب الواحد المقنع بصورة الجهة أو المؤتمر أو ما يشبه ذلك، يترافق ذلك كله مع تدني الكفاءة الداخلية والخارجية لمؤسسات الدولة وتحولها إلى أدوات بيد البيروقراطيات السياسية، وتحول السلطات التشريعية إلى ملحق بالسلطات التنفيذية، ومن يقبع خلفها من تحالف العسكر ورجال الأعمال وأباطرة السياسة، فضلاً عن تفشي الفساد في السلطة القضائية وهشاشة استقلالها.

ولعل أبرز مثال على تعطيل عمل البرلمانات العربية عن القيام بدورها، تلك النزعة لتوريث السلطة من جهة، وتغييب المعارضة، حيث لم ير مجلس الشعب المصري ببيع الغاز الطبيعي وتصديره لإسرائيل بأسعار لا نظير لها في العالم ما يستدعي اعتراضه، كما فعل نظيره مجلس الشعب السوري الذي لم يثر قضية دفن

النفائيات السامة إلا عند خروج عبد الحليم خدام من السلطة وسكوته طيلة الفترة السابقة عن هذا الأمر فضلاً عن مسألة رفع الدعم عن المحروقات التي لم تلقَ اعتراضاً رغم أثارها السلبية على الطبقات الفقير، ورغم أن نصف أعضاء المجلس يجب أن يكونوا من العمال والفلاحين وفقاً للدستور السوري.

- **تحالف الفساد والاستبداد كمنتج موضوعي للهزيمة:** لقد أفرز المعطى السوسيولوجي على المستوى السياسي والاجتماعي العربي، تحالفاً واضحاً بين الاستبداد والفساد، بين التسلط والتخلف، الأمر الذي أشاع أجواء من عدم الاستقرار السياسي الداخلي في ظل غياب كامل للديموقراطية. في مثل هذه الظروف من الطبيعي أن تنتمى الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية، خصوصاً في ظل غياب المؤسسات المدنية القادرة على إدماج المواطنين وحمايتهم من تغول الأجهزة السلطوية الأمنية والاقتصادية.

بين شقوق وخطوط الواقع المتردي دخلت مجتمعاتنا في مشهد مأزوم، وأصابها الهزيمة من الداخل قبل أن تواجه ضغط الخارج، ولم يكن عسيراً على جيل الثورة أن يكتشف تلك العلاقة الجدلية بين ثلوث البؤس والشقاء العربي المتمثل بـ **"الاستبداد والتخلف والهزيمة"** وما بينهما من ترابط عضوي وتبادل وتلاحم في الوظيفة والنتائج. فهذا الثالوث الشقي تتغذى عناصره من بعضها البعض، وتستقوي إحداها بالأخرى لتشكل حائط السد "المانع" لأي تغيير نحو نقيضها ولو بالإصلاح التدريجي. لذلك كان لا بد من الثورة لإسقاط أنظمة الاستبداد والتخلف والهزيمة.